

## منطقة شرق المتوسط: صورة مصغرة للصراعات الإقليمية والعالمية

لا يقتصر الأمر على السياسة التركية التوسعية وما تخبره من جدل وغضب إقليميين ودوليين، حيث تأتي ذات المنطقة كأحدث مكان تتصارع فيه روسيا والغرب من أجل فرض النفوذ. ويشير جيمس دورسي في هذا السياق إلى أن الأوروبيين اعتمدوا سياسة مزدوجة، فرضتها طبيعة المصلحة.

### بين روسيا وأوروبا

بينما وقف الأوروبيون إلى جانب قبرص، وتعدوا تركيا بسبب استفزازاتها في المتوسط، دفع اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الغاز الدول الأوروبية إلى كبح جماح دفاعها عن القيم الغربية ضد سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي تشمل الاستيلاء على الأراضي في القوقاز وأوكرانيا، وتهديد دول آسيا الوسطى، ودعم اليمين المتطرف الغربي، والنزيبين الجدد، والقوات المعادية للهجرة، والتي تهدد إلى إضعاف الديمقراطية الليبرالية وتعزيز الجماعات الأكثر تعاطفا مع رؤية الرئيس الروسي للعالم.



ويقول ديمتري ترينين، مدير مركز كارنيغي في موسكو، "الشيء السيء حيال الأمر هو أن المواجهة بين موسكو وواشنطن ستستمر. أما الأمر السار فهو أنه ستكون هناك بعض الحواجز التي تبني حول هذه الصراعات من خلال صعود منطقة شرق البحر المتوسط كمنتزة تتنافس فيها روسيا مرة أخرى مع الغرب".

ويؤكد ترينين أن منطقة شرق المتوسط بدلا من أوكرانيا، أو شبه جزيرة القرم، أو دول البلطيق، أو القطب الشمالي أو جنوب شرق أوروبا، هي الأكثر توترا الآن.

ويحذر الباحث والمعلق حسين إبيش من أن "جميع العناصر التي أرغمت الأطراف على التنافس على غاز منطقة شرق المتوسط من أجل تطوير تحالفات محلية تنسجم مع منافسات استراتيجية ودبلوماسية وسياسية أخرى، من المحتمل أن تستمر على الأرجح".

والتي إبيش بلوم التوتر في منطقة شرق المتوسط على "التوجه المؤيد بقوة للإسلاميين" لتركيا باعتباره "هيمنة اقتصادية وسياسية إقليمية ناشئة" بدلا من فرض هيمنة محتملة من أطراف متعددة.

مع ذلك، يخلص استنتاجه إلى أنه في منطقة شرق المتوسط "ستستمر النزاعات الناشئة حول قضايا صغيرة في اكتساب زخم أكبر".

واشنطن - جعلت اكتشافات الغاز الأخيرة منطقة شرق البحر المتوسط نقطة انطلاق تصور التناغم بين الجغرافيا السياسية، والصراع من أجل الهيمنة الإقليمية، ومعارك السيطرة على الموارد، والتنافس على القوة الدينية الناعمة، والتدخل الصارخ في سياسات الآخرين.

وما يجري اليوم في هذه المنطقة من صراعات، تتصدر صورته الاستفزازات التركية، فيما يتخذ الصراع مع روسيا وزعا أكثر هدوءا، يقدم وفق توصيف المحلل السياسي الأميركي جيمس دورسي صورة مصغرة للصراعات الإقليمية والعالمية.

ويشرح دورسي في تحليل له خلفيات هذه الصورة وتفاصيلها لافتا إلى أن امتداد نطاق التعقيد والمصالح المتضاربة في هذه المنطقة الغني الحدود الفاصلة بين النزاعات المتعددة مثل الحروب في سوريا وليبيا، كما يحدد توجع الصراع الأوروبي الروسي، والموقف الأوروبي من تركيا.

إذا كان الصراع للسيطرة على موارد شرق البحر المتوسط بالنسبة لبعض الدول مثل اليونان وقبرص ولبنان يتعلق بالدرجة الأولى بالاقتصاد، فإن الأمر بالنسبة للآخرين، بما في ذلك مصر وإسرائيل، يتعلق بفرض القوة والنفوذ. وهذا ينطبق كذلك على روسيا وتركيا، حتى لو كانت مصالحهما على خلفية المواقف المتباينة في ساحات القتال في ليبيا وسوريا قد تختلف بدلا من أن تتقارب.

### الاستفزازات التركية

تعد السياسة التركية أبرز مثال على التوتر الصاعد والذي ينذر بتصعيد، قد يتحول إلى مواجهة عسكرية في منطقة شرق المتوسط، حيث تشير أبقرة عاصفة من الانتقادات بسبب سياستها التوسعية في شرق المتوسط من جهة، كما تدخلاتها في ليبيا وما وقعته من اتفاقيات مع حكومة الوفاق بغاية فرض حضورها الدائم في المتوسط من جهة أخرى، في وقت يشهد فيه ضغط الدول الإقليمية عليها.

وارسلت تركيا في الأشهر الأخيرة سفن تنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، رغم تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي الذي تنتمي له الجزيرة.

وخلقت اتفاقية بحرية بين تركيا وحكومة الوفاق منطقة اقتصادية حصرية في منطقة شرق البحر المتوسط تأتي في صالح تمدد النفوذ التركي. وستمنع المنطقة الاقتصادية، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، مد خط أنابيب مخطط لربط الاتحاد الأوروبي بإمدادات الغاز الإسرائيلية والقبرصية.

في مقابل هذا التحرك، يبدو أن بناء العلاقات بين المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الليبي، والرئيس السوري بشار الأسد يربط الحرب في سوريا بمنطقة شرق المتوسط والقتال في ليبيا، في الوقت الذي تتناور فيه تركيا وروسيا لتجنب اشتباك عسكري مباشر في إدلب، آخر معقل للمتمردي الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا ضد قوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا.

## لماذا يصر السودان على الانحياز لإثيوبيا

### الخرطوم تتحفظ على قرار الدعم العربي لحقوق مصر المائية



### حسابات الخرطوم في ملف سد النهضة تميل نحو الجانب الإثيوبي

موعده، لأن التأثير المحتمل سيكون ضئيلا على مستوى المنسوب المتدفق إليه من المياه، ما يمكن الخرطوم من عدم التفريط في العلاقات مع أديس أبابا في الوقت الراهن، وعدم الدخول في أزمة يمكن تحريكها، فالأوضاع في البلاد لا تحتتمل تجاذبات جديدة مع دولة جوار في حجم إثيوبيا.

### تقارب أفريقي

تعرّز تحركات سياسية عدة، حرص الخرطوم على الامتداد الأفريقي أكثر من العربي، وبين موقفها في الجامعة العربية هذه المسألة بوضوح، فإثيوبيا بمفردها أو عبر الاتحاد الأفريقي أسهمت في تجاوز الكثير من عقبات السلطة بعد رحيل البشير، وجوبا عاصمة جنوب السودان ترعى المفاوضات بين الحكومة والجبهة الثورية، وتميل الحوارات بين القوى السياسية المختلفة إلى الأبعاد التي ترسخ الامتداد الأفريقي وليس العربي.

### المناقشة الموضوعية لموقف السودان تقود إلى حسابات أخرى، أهمها عليه أعباء سياسية واقتصادية

تقلب الموقف السوداني على وجه آخر، يكشف أن قطاعا كبيرا من القوى السياسية لا تفضل التعاون والتنسيق مع مصر، وتظل النظرة إلى القاهرة مسكونة بهواجس تاريخية لم تتغير مع تغير الأنظمة، حيث نجح البشير في توسيع الفجوة، وثمة من يعملون على تغذيتها.

وتخشى السلطة اتخاذ مواقف إيجابية خوفا من التعامل معها على أنها "استسلام" لمصر، فتعرض لمزايدات تعزف على هذه النغمة، وهي في غنى عنها، لذلك حافظت العلاقات على الهدوء، وتمضي في حذر بالغ، ولم تطرأ عليها تغيرات تؤكد التفاهم في القضايا الكبيرة المشتركة.

انتظرت القاهرة أن تقدم الخرطوم على خطوة كبيرة في ملف المتشددين والإرهابيين، وحصلت على النذر اليسير منها، وتفهم الضغوط الواقعة على الحكومة والأزمات الداخلية التي تمر بها، لكن ملف سد النهضة يمكن أن يقود إلى عودة المفاوضات السابقة، فهناك قوى في السودان وخارجه تعمل على كسر أي محاولة للتقارب مع مصر، وتحريك الملف لصالحها.

تشير الطريقة التي تعاطت بها القاهرة مع موقف الخرطوم في الجامعة العربية إلى تأكيد القناعات بانها أصبحت في مواجهة مع الدولتين، وعليها أن تحدد الخيارات في المرحلة المقبلة على هذا الأساس، لأن حيايد السودان أحيانا، سيفسر على أنه انحياز.

عندما وقعت مصر على مسودة الاتفاق المبني بمفردها في أوائل فبراير الماضي في واشنطن، كنوع من حسن النوايا، رفضت إثيوبيا التوقيع وقتها، وهو الموقف ذاته الذي اتخذته السودان على أساس أن الوثيقة الأميركية لم تتم دراستها من الدول المعنية وتحتاج إلى مراجعة دقيقة، وبعد إرسالها ودراستها رفض الوفد الإثيوبي الذهاب إلى واشنطن في جولة 27 و28 فبراير للتوقيع عليها.

ولم تعلق الخرطوم التي وصل وفدها مع الوفد المصري إلى واشنطن على ما وصفته القاهرة بـ"التعنت والمراوغة الإثيوبيين"، أو توجه ملاحظة منهجية للممانعة الإثيوبية، ما ترك انطباعات لدى البعض بأن السودان غير بعيد عن إثيوبيا، ولو أن الأخيرة استشعرت خلاف ذلك لما تخلفت عن الحضور إلى واشنطن.

بعد العديد من الرسائل تسير في شكل غير مباشر، لكنها توجي في إجمالها بأن الخرطوم مستمرة في الدوران داخل الكفك الداعم لإثيوبيا، إلى أن جاء الموقف الحاسم في جامعة الدول العربية أخيرا، وكان الرفض قاطعا لأي تدخل عربي، ومحذرا من فتنة مع إثيوبيا.

وينذر هذا الموقف بتحولات في العلاقات بين الخرطوم والقاهرة وعدم استبعاد الخروج عن الهدوء الذي سادها عقب سقوط البشير، وقد يتعدى ملف المياه الذي تعتبره مصر مصيريا لأنها القومي.

فهم موقف السودان على أنه يدعم إثيوبيا، لكن المناقشة الموضوعية تقود إلى وجود حسابات أخرى، أهمها أن الدعم العربي ستتربط عليه أعباء سياسية واقتصادية يمكن أن تؤدي إلى ممارسة ضغوط على الخرطوم في هذا الملف، الأمر الذي ترفضه الحكومة التي تنتظر مشروعات واستثمارات عربية واعدة، لا تريد ربطها بأي من الأزمات الساخنة في المنطقة.

ناهيك عن عودة النظرة التي ترى أن مشروع سد النهضة ينطوي على فوائد اقتصادية للسودان إلى الارتفاع، وسوف يكون مفيدا في تخفيف حدة الإعباء على كاهله، ويوحى التأييد بالروابط التنموية المشتركة، حتى لو حمل مشروع السد خسائر على المدى البعيد، وهي الزاوية التي تستحق التركيز عليها فنيا لتحاشي وقوعها مستقبلا، ومن المهم أن تمضي إثيوبيا في عملية الملء في الموعد المحدد في يوليو المقبل، لأن الخطوة دلالات معنوية مهمة.

يرغب السودان في أن تحقق إثيوبيا طفرة تنموية سريعة واستقرارا سياسيا كبيرا، يخففان من الضغوط التي تتحملها الخرطوم جراء وجود حوالي 5 ملايين مواطن إثيوبي على أراضيها فروا إلى معسكرات النزوح المختلفة، وينتشر في مناطق عدة منذ سنوات طويلة، ويشير الوضع الراهن إلى أن هناك توافقا بشأن عودة هؤلاء إلى بلدهم تدريجيا.

يدرك السودان أنه لن يتضرر كثيرا من بدء إثيوبيا ملء خزان السد في

بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل أو الإضرار بمصالحها أو استخداماتها المائية، وأن الأمن المائي لمصر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وحققته القاهرة ما أرادت بصورة رمزية، ولا أحد يعرف هل تستطيع تحويله إلى قيمة مادية أم تكفي بما حصلت عليه.

### أقرب لإثيوبيا

يعرف المتابعون أن القرار العربي لن يؤثر في فني إثيوبيا عما تريده، ولن يفضي التضامن المعنوي إلى تغيير في هياكل الأزمات وإعادة ترتيب الأولويات بما يبذل من شكل المعادلة الحالية ويخدم مصر في النهاية، لكنه يؤكد أن رؤية الخرطوم لا تزال تميل إلى جانب أديس أبابا. ولا يعد ذلك من قبيل المفاجأة، فلم يظهر السودان في أي وقت قبل أو بعد سقوط البشير، أنه قريب من رؤية مصر السياسية، أو يقف ضد إرادة إثيوبيا أو يتصدى للخطوات التي تتخذها لتنفيذ مشروع سد النهضة.

أقصى شيء كان يتخذه الفاوض السوداني في المحادثات التي جرت في عواصم الدول الثلاث وواشنطن منذ 6 نوفمبر الماضي وحتى الآن، تلمس الحياء الذي يفسره كثيرون على أنه مساندة ضمنية، وعدم تغيير الموقف الثابت الداعم لإثيوبيا، غير أن ذلك لم تتوافر له الأدلة الدامغة كي يمنح السلطة مساحة للحركة لتحاظ على فداء العلاقة مع القاهرة وأديس أبابا.

أبدى السودان تحفظا على مشروع قرار من مجلس وزراء الخارجية العرب، في ختام أعمال دورته الـ153 برئاسة سلطنة عمان، يؤكد تضامن الجامعة العربية مع موقف مصر والسودان الخاص بسد النهضة الإثيوبي باعتبارها دولتي المصعب. وكشف الموقف السوداني أن رؤساء سياسة نظام عمر حسن البشير، خصوصا في هذا الملف ما زالت مؤثرة في الموقف السوداني الذي يميل نحو إثيوبيا.



القاهرة - تتعامل بعض الجهات الإقليمية مع موقف السلطة في السودان من ملف سد النهضة على أنه أمر طبيعي في ظل الحالة الرمادية التي تسيطر على غالبية المواقف الخارجية التي تتصدى لها الحكومة، أو أنه يعكس جانبا من الارتباك في التقديرات السياسية، وهناك جهات عدة تحرك الأمور في القضايا المختلفة بما يؤدي إلى تضارب في القرارات، وتعرض الحكومة لهجوم قاس تستفيد منه القوى المناهضة والرافضة للتغيير السياسي الذي جرى في البلاد.

ربما يكون هذان المحدثان صحيحين، لكن نهضة أصبحت منطقيا في ملفات أخرى. فمُنذ سقوط نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير لم تتغير الحسابات المركزية في ملف سد النهضة، ولم تؤثر الانتقادات المحلية التي حذرت من مخبة الانسحاق وراء تأييد إثيوبيا وجرت الإشارة إلى جملة من التأثيرات الفنية السلبية، ومع ذلك مضت الخرطوم على الوتيرة نفسها، مع اختلاف بسيط يتمثل في ضبط التصريحات الرسمية والاعتماد على صيغة الكلام الصامت التي يرددها السودانيون عند المحطات التي يصعب فيها الحديث مباشرة.

تجدد الحديث حول قضية سد النهضة مع تحفظ السودان على قرار مجلس وزراء الخارجية العرب، الأرباء، بشأن التضامن معه ومصر، حيث تقدمت القاهرة بمشروع قرار يحض على مراعاة مصالح دولتي المصعب، وتمت موافاة الخرطوم به للتشاور، لكن لم يبد السودان تجاوبا وطلب عدم إدراج اسمه في القرار، وراءه في غير مصلحته، ولا يجب إقحام الجامعة العربية في الملف أصلا، وأبدى مخاوف مما قد ينتج عنه في شكل مواجهة عربية لإثيوبية.

انتهى تحفظ السودان، وصدر القرار برفض الدول العربية "أي مساس



انعكاس للصراعات الممتدة من سوريا إلى ليبيا